موقع مصطفى نور الدين عطية



الفكر السياسي العربي وأزمته.. مصطفى نور الدين

نشر في مجلة (المنار) العدد 12 - ديسمبر 1985 - باريس - ص ص 44 - 64

الثلاثاء 6 كانون الأول (ديسمبر) 2011, بقلم مصطفى نور الدين عطية

الفكر السياسي العربي وأزمته

هذا التحقيق الذي نشر في مجلة (المنار) العدد 12 في ديسمبر 1985 دار في باريس باللقاء مع 6 مفكرين عرب.. تم اللقاء مع بعضهم معا ثم لقاءات منفصلة مع كل منهم.. وجهت لكل منهم نفس الأسئلة حسب ترتيبها ذاته.. أي لا يشكل مناظرة بينهم..

ختمت التحقيق بتحليل شكل وجهة نظري حينها (من آخر العمود الأول صفحة 58 إلى 64) .. ولقد دهشت عند معاودة قراءة ما كتبته في ذلك الزمن البعيد.. فالكثير منه مازلت أردده اليوم.. ليس جمودا عقائديا ولكن قناعة فكرية بأن هناك إنفصال بين الفكر السياسي العربي والواقع وأن تلك هي جوهر أزمته الماضية والحاضرة.

ملحوظة : (حذفت الصفحة 60 والصفحة 61 لأنهما مجرد كادر)

الفكر السياسي


د. **ريمون طحان** : استاذ بالجامعة اللبنانية .


د. **أنور عبد الملك** : عالم اجتماع ، ومفكر مصري، يعمل بالمركز الوطني للبحوث العلمية في باريس، واستاذ بعديد من الجامعات .


د. **محمد مصالحه** : مفكر أردني ، يعمل كنائب مدير مكتب جامعة الدول العربية (بلندن) .

تحقيق د. مصطفى نور الدين عطية

الفكر السياسي العربي.. هل هو في أزمة ؟! سؤال مثير!.. والسقوط في اجابة سريعة محتمل.. ولتحاشي ذلك يجب وضع مجموعة أخرى من الاسئلة ، من أجل التوضيح ، ولتوسيع حقل الفرضية .. هل هناك فكر عربي واحد أم أكثر؟ أكثر؟.. وداخل الكثرة تعدد؟ اذا، أية أزمة ؟.. وأزمة أي فكر ؟ ولماذا نفترض ان هناك أزمة في أحدهم أو فيهم جميعاً ؟!

الفكر السياسي العربي في أواخر القرن العشرين.. هل ما زال فكرا تأملياً مثالياً ، أم ان له علاقة

العربي وأزمته



د. بهجت قرني : مفكر مصري ، استاذ العلوم السياسية ومدير قسم الدراسات العربية بجامعة مونتريال (كندا) .



د. نزيه الأيوبي: مفكر مصري، استاذ العلوم السياسية بجامعة اكستر (المملكة المتحدة) .



د. جورج جبور : مدير مكتب الدراسات في رئاسة الجمهورية العربية السورية ؛ واستاذ ورئيس قسم السياسة بمعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة (سابقاً) .

بالواقع ؟ وهذه العلاقة . . هل تعكس مجرد صورة لما يدور ورصد له ، أم ان للفكر دورا عمليا ؟ وما حدود هذا الدور العملي ؟ . هل هو دور نقدي؟ هل هو دور اصلاحي؟ أم هو دور تغييري؟ ونقد ماذا؟ أو اصلاح أي شيء؟ وتغيير في أي اتجاه ؟

واذا كان هناك من انفصال بين حركة تطور المجتمع ، وبين تطور الفكر «كنسق نظري» بحيث لا يتم بينهما لقاء . . وبحيث تستفحل مشاكل المجتمع ، ولا يتمكن الفكر من ادارة المجتمع وترشيد حركته . . فهل يشكل هذا أزمة فكر؟ بالنسبة لنا . . نعم . . لسبب بسيط، وهو انه على الرغم من ان «القوانين التي تسير على أساسها عملية تطور المجتمع مستقلة عن ارادة الانسان»، فاننا نرى ان هذه الاستقلالية نسبية . . ويمكن للانسان ان يتحكم فيها . . ويغيرها . . أي يغير علاقات الانتاج الاجتماعية . .

فالمسألة في بلادنا، كجزء من البلاد المتخلفة في النظام الرأسمالي الدولي، ليس فيها حتمية تناقض منتظر بين «علاقات انتاج تحول دون تطور قوى انتاج» . . بل ضرورة تغيير علاقات انتاج ، لاحداث تطوير لقوى انتاج . . وهذا يعني انه ليست هناك حلقات أو مراحل لم تقطع ولا بد من قطعها . . بل هناك ضرورة خروج من التبعية ونفي للتخلف .

وأزمة الفكر المسيطر والمعارض . . كلاهما يتمثل في ان الأول عجز عن الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية داخل النظام العالمي ، وأن يحدث التنمية لصالح القوى والطبقات الاجتماعية المعبر عنها هذا الفكر . . أو بشكل آخر انه قبل نموذجا اقتصاديا تابعا ومتخلفا .

بينما أزمة الفكر الآخر، البديل، انه سقط في ميكانيكية التحليل وفي التعادلية السياسية ـ الاقتصادية والايديولوجية، وفي ممارسات خاطئة، أدت جميعها الى احتفاظه بركن بعيد؛ معزول عن القوى الاجتماعية التي كان من المفترض ان يعبر عنها ويعبئها . . علاوة على قصور «النماذج» التي قدمها كبدائل في ان تكون حلولا فعلية للتناقضات بالمجتمع . .

وفي الصفحات التالية محاولة لاستقراء رأي ستة مفكرين من أقطار عربية مختلفة(٢) . . ويمكن ايجاز الأسئلة التي يدور حولها محور الحوارات التي دارت معهم حول المسائل الأربع التالية :

١ ــ ازدواجية التحليل السياسي : أي التباين بين الفكر السياسي الأكاديمي، والفكر السياسي غير الأكاديمي (فكر الشارع السياسي)، هل تعكس أزمة الفكر السياسي العربي؟

٢ ــ هل تعود أزمة الفكر السياسي، في جانب منها ، لارتباط المفكر بفكر الدولة ؟

٣ ــ الا يعتبر ظهور الفكر السلفي برهانا على فشل التيارات السياسية العلمانية والليبرالية ؟

٤ ــ ما المخرج للفكر السياسي العربي من أزمته ؟

صلب هذا المقال مؤسس على لقاءات تمت مع بعض المفكرين والمثقفين العرب، الذين تم الاستشهاد بوجهة نظرهم، وذلك ابان وجودهم في «باريس» لحضور المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم السياسية، الذي تنظمه مرة كل ثلاث سنوات، الرابطة الدولية للعلوم السياسية (انظر «المنار»، العدد التاسع، سبتمبر ـ ايلول ١٩٨٥) . . أي انه لا يناقش المدارس الفكرية العربية تفصيلا، وانما الخطوط الرئيسية، بجانب محاولة استشراف رؤية من تمت معهم أحاديث، دون مناقشة وجهة نظر كل منهم، حتى تتقابل هذه الآراء متعارضة أو متفقة، واكتفائي بتقديم الرأي الذي اراه، سواء التقى أو اختلف مع الآخرين .

أزمة أم لا أزمة ؟

□ اصطبغ دور المثقف العربي بالنشاط وبالفاعلية، وخاصة خلال فترات الأزمات الوطنية أو القومية، وهي كثيرة، وخلال صراعنا ضد الاستعمار التقليدي، ثم الاستعمار الجديد والصهيونية . . وفجر ذلك الصراع، الوعي السياسي في الوطن العربي،

«ان الانطلاقات السياسية الصحيحة في الوطن العربي كانت في الجامعات».

على مستوى الجماهير في أشكال نضالها العلني أو غير العلني.. وبالتالي ظهور اجتهادات في التحليل السياسي، خارج النطاق الجامعي (الأكاديمي).. بحيث يمكن القول ان هناك ازدواجية بين الشارع السياسي في تحليلاته وتلك التي تدرس في الجامعات.. فهل يمثل ذلك أزمة في الفكر السياسي الجامعي أو يشكل عام أزمة في الفكر السياسي العربي ؟

● **د. ريمون طحان** : ان الانطلاقات السياسية الصحيحة في الوطن العربي كانت بالجامعات، فهي التي أعطت النهضة العربية زخمها.. ثم تطورت الأحوال، ولم تعد الجامعات الا لاحراز الشهادات، وبالتالي عُزلت، ونزل الفكر من برجه العاجي الى الشارع، والى الصحافة، والى الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال.. الكتب التي تدرس تاريخ العلوم السياسية بالجامعات مأخوذة من الغرب، وتُعنى، أساسا، بالمقارنة السياسية التاريخية، التي تعتبر ان التاريخ يعيد نفسه، بينما الواقع يبين لنا عكس ذلك.

● **د. أنور عبد الملك** : أولا فيما يتعلق بما تقول به عن أزمة الفكر السياسي الأكاديمي.. فأنا أرى ان هذا ليس وضعا جديدا اطلاقا.. لو أخذت مثلا مصر وهي البلد العريق، ليس فقط في الفكر السياسي، وانما في الحياة السياسية منذ أقدم العصور.. لو أخذنا العصر الحديث، القرن التاسع عشر، لم يكن الفكر السياسي يدور في اطار مدرسة ألسن أو المدارس المتخصصة التي انشأها الطهطاوي، أو بعد ذلك الجامعة المصرية، خاصة كلية الحقوق، وانما كان الفكر السياسي، أساسا، يقوم داخل تنظيمات شعبية في أوساط العلماء في بداية القرن التاسع عشر، وفي أوساط المثقفين العاديين من البعثات العلمية في أوروبا.. في أوساط الجيش.. مثل أيام ابراهيم باشا، ثم ثورة عرابي.. وبعد هذا في التنظيم السري للوفد، والضباط الأحرار.. وفي التنظيمات السياسية، كما قلت، العلني منها والسري.. فدور الجامعة ومراكز البحوث في تكوين الفكر العلمي، كان دائما هاما، ولكنه ثانويٌ، بالنسبة لوسائل الاعلام، وخاصة الصحافة، والكتابة السياسية، والحركة السياسية الوطنية الحزبية أو الجماهيرية بالمعنى الواسع.. فهذا لا يعكس أزمة اطلاقا.. هذا أمر طبيعي جدا..



وأعود الى مصر.. وأود ان أحصر كلامي في مصر.. فمستوى الفكر السياسي في مصر منذ عام ١٩٤٥، يتمثل في مجموعة من الأعمال في أرفع مستوى عالمي، وانا اقول هذا الماماً بما يدور في العالم، وليس بما يدور في الاطار العربي أو الاوروبي، وهو اطار محدود جدا بالنسبة للعالم. وأذكر على سبيل المثال لا الحصر : عبد الفتاح صبحي وحيده وكتابه «أصول المسألة المصرية».. جمال حمدان «شخصية مصر» وعمله العملاق الموسوعي لا يوجد له مثيل في أي بلد آخر في القرن العشرين.. أي بلد آخر ولا أقول أي بلد عربي آخر.. ومجموعة ما أتاه اليسار الوطني في مصر منذ الأربعينات حتى الآن من أعمال هامة جدا بعضها منشور وبعضها لم ينشر.. فهناك أعمال هامة جدا ومن ضمن هذه الأعمال، ما نراه الآن من فكر جيوسياسي، في أرفع مستوى، مثل «مجلة دفاع»؛ التي يرأسها اللواء أحمد فخر وتعبر عن لسان حال اكاديمية نصر العسكرية العليا..

هذه أسماء قليلة التي ذكرتها.. وهناك اسماء أخرى.. وأنا لا أرى اطلاقا ان هناك تخلفا.. ربما ما يمكن ان يقال، ان الجامعة لم تتابع هذا العمل بما كان يجب ان تبذله من جهد لدراسة الجذور الوطنية القومية، والانتاج الوطني القومي، اسوة بما تبذله من جهد لدراسة الانتاج والجهود العالمية.. وفي الواقع هي ليست عالمية ولكنها أوروبية وأمريكية.. فالعالم بالنسبة لنا مع الأسف والخجل.. محصور في هذه الدائرة الضيقة، التي هي الآن في مرحلة ثانية من تحرك العالم.. لأن المركز الفعلي هو الشرق الحضاري، ومركزه الصين واليابان واسيا الشرقية والمحيط الهادىء.. وبوجه عام منطقة باندونج.. يعني اسيا وافريقيا.. ونحن في قلب هذه المنطقة.

فنحن لسنا في أزمة.. والفكر ليس في أزمة، ولكن في منتهى الحيوية.. أنظر الى الجهود المبذولة في تطوير الفكر السياسي الاسلامي بمختلف اتجاهاته.. انظر الى الجهود التي تبذل في فهم جذور المسألة المصرية من الناحية السياسية والايديولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية.. وهي عظيمة جدا..

● **د. محمد مصالحة** : ان مشكلة العلوم السياسية تتمثل في كونها فرعاً حديثاً جداً.. وبالتالي فان السلطة الحاكمة في الوطن العربي تتخوف منه.. أو لا تميل الى تشجيعه، أو الى فتح فروع للعلوم السياسية بالجامعات.. بل ان خريجي هذه الفروع، احيانا ما يحاربون ولا يجدون فرص عمل.

● د . بهجت قرني : ان العلوم السياسية تمر حاليا بمرحلة نهضة . . ولا أتكلم عن الناحية العقائدية . . واننا نجد بعض المفكرين الجادين من مختلف العقائد السياسية . وبرغم ان الاسماء تعطي للموضوع نظرة شخصية ، الا ان التذكير ببعضها قد تكون له أهميته ، فالدكتور مصطفى كمال السيد ، لا شك ان بحثه وتكوينه وتفكيره والقضايا التي يهتم بها قضايا جدية ؛ وبعض الزملاء مثل د. عبد المنعم المشاط والدكتور علي الدسوقي ، وبعض الاخوان الشباب في مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام .

كل هذا يبين ان هناك نهضة على مستوى التحليل السياسي والاجتماعي في مصر . . وان هذا لو كتب له الاستمرار فانه خلال خمس سنوات ، سنكون مختلفين جدا عن الآن من الناحية العلمية . . ولا شك اننا الآن قد اختلفنا كثيرا في هذا الجانب عما كنا عليه منذ عشر سنوات ؛ فحينما ننظر الى بعض الدراسات الموجودة الآن ، سواء اتفقنا معها أو اختلفنا ، فاننا نجد فيها اسلوبا علميا جادا . . وهذا هو الهام .

● د. نزيه الأيوبي : طبعاً هناك أزمة في الفكر السياسي العربي والعلوم السياسية العربية . . وأولا من الناحية الفنية المحضة . . العلوم السياسية اكتسبت استقلالية في فترة حديثة جدا ، أي في بداية الستينات ، حيث بدأت مصر في انشاء تخصص مستقل في العلوم السياسية ، ثم في السبعينات لمعظم الدول العربية الأخرى ، وفي الثمانينات بالنسبة للدول الخليجية ، بل ان بعضها لم يعترف بعلم السياسة حتى الآن كعلم مستقل نظرا لحساسيته ، وباعتباره علما خطيرا من طرف الجهات الحاكمة . يضاف الى ذلك ان المناخ السياسي لا يسمح له بالازدهار ؛ لأنه يتناول طبيعة الشرعية ونظام الحكم والاختيارات السياسية ، ونظم ترقية وخلافة القيادات السياسية . . وهذه أمور حساسة لأن معظم القيادات في المنطقة العربية لم تتولَّ السلطة السياسية عن طريق رضاء شعبي واسع . . وبالتالي يعتبر أي حديث في السياسة ، حتى ولو كان على مستوى العموميات ، اذا تطرق الى قضايا مثل الشرعية أو الحرية أو المشاركة أو الديمقراطية . . يعتبر سلاحا سياسيا خطيرا .

طبعاً الأزمة السياسية موجودة . . ويرتبط بها ، وان كان هذا ليس نفس المشكلة ، موضوع النظر الى علم السياسة ، نظرة تحاول فصله عن الفكر النقدي والفكر الاجتماعي عموما ، والنظريات السائدة ، والتخصصات التي تشجعها الحكومات في ارسال بعثات وفي التخصص في التدريس . . الى اخره . . فهي بشكل عام التخصصات غير النقدية وغير المتأصلة في الفكر ، وفي ربط الواقع الاجتماعي بالحقائق السياسية . . فتجد مثلا معظم المبعوثين الذين يأتون الي (في اكستر ـ بانجلترا) لكي اشرف على رسائلهم لنيل درجة الدكتوراه ، يريدون أن يعملوا في العلاقات الدولية ، أو في الادارة العامة!! وهذه تعتبر فروعا من العلوم السياسية . . وهذا للأسف مصيبة أو كارثة . . فهي لا تبني فهما في التفكير السياسي ولا في النقد السياسي ؛ ولكنها من النواحي التي تحظى بالتأييد ؛ لأن الحكومات تعتبرها نواحي تطبيقية . . ولديهم وهم بأن كل ما هو تطبيقي أكثر ، هو علمي أكثر ، وايضا تكون خطورته أقل؟ من الناحية الواقعية في تحدي القيادات الحاكمة . . ولكن هذا النوع من التأهيل هو أقل الأنواع تكوينا لفكرية سياسية مستنيرة ، لدرجة انه في بريطانيا نجد ان معظم الجامعات العريقة لا تعطي تخصصات في الادارة العامة ولا في العلاقات الدولية ، احيانا ، باعتبار انه اذا تأهل الطالب في أصول علم السياسة ، واصول نظم الحكم ، واصول النظريات السياسية ، فانه بعد هذا يصبح من السهل عليه متابعة العلاقات الدولية كوقائع متتالية وحديثة ؛ أو من السهل عليه ان يكتسب نواحي الادارة العامة اذا عمل بعد ذلك في منظمة عامة لمدة سنتين أو ثلاث ، تكفي لاكتساب التكنيك أو الجانب الفني من الوظيفة نفسها .



ارتباط أم فك الارتباط؟

□ ألا يمكن القول ان من أسباب أزمة الفكر ، وجانب منها ، يعود لارتباط المفكر بالسلطة ، وبالسياسات التي تتبعها الدول ، مما يضع المفكر في موقع المدافع عن تلك السياسات والمبرر لأخطائها . . وهذا يؤدي الى عدم استقلالية الفكر والمفكر ومحدودية تطور كل منها ؟

● د. جورج جبور: العلوم السياسية هي علوم ذات هوى، وليست علوما حيادية . . أما ان هناك ضرورة للابتعاد عن السلطة . . نعم ! لكن ابتعاد عن القومية لا . . ابتعاد عن العروبة لا . . ابتعاد عن القومية العربية لا . . ابتعاد عن معركتنا ضد الصهيونية لا . . نحن ملتزمون بأمرين: الوحدة العربية، ومناهضة الصهيونية .

● د. ريمون طحان : انه يجب التفرقة بين عالم السياسة وبين السياسي . . ومن عليهم عبء تطوير العلوم السياسية هم العلماء، وليس من يتعاطون السياسة أو يقومون بنشاط سياسي .

● د. بهجت قرني: دور المفكر السياسي ليس تبرير سياسات السلطة ولا تبنيها ولا نقدها . . وانما دوره هو تثقيف الجماهير . . ولكن لا بد ان نكون أصحاب نظرة واقعية . . فيمكن ان اقول هذا الكلام وأعمل به وانا بكندا، لأنه لا يكلفني شيئاً . . بينما من يعملون داخل البلاد العربية يختلف الأمر بالنسبة لهم . فهم يتعرضون لعواقب غير محمودة عندما يحاولون اتخاذ موقف ما من قضية معينة . . وهذا لا ينفي ان هناك عديدا من المفكرين يتقربون من السلطة ويتعاونون معها بأي ثمن .

● د. محمد مصالحة : انا لست من الميالين الى الفصل القطعي بين النظرية والتطبيق، وحتى تتضح اجابتي . . فأولاً: لا بد ان يكون هنالك ترابط بين العلوم الاجتماعية، كما تدرس في مقاعد الدرس، وفي المعاهد والكليات ، وبين الواقع حتى نستطيع ان نستثمر هذه النظريات، ونوجه، ونقيّم، ونطور هذا الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي الى آخره . . هذا بصورة عامة . . هناك مفهوم جديد يسمى بالتنمية السياسية، أي الارتقاء بسلوك الفرد سياسيا . . وتعلمه مثلا قضية المشاركة والانتخاب . . وهذه فروع جديدة من فروع العلوم السياسية التي تهدف الى التطوير . . وبالتالي شد الارتباط ما بين الجانب النظري والواقع القائم . .

النقطة الثانية: هي قضية العلوم السياسية والعالم السياسي بالسلطة . . فانا أميل ايضا الى ضرورة مثل هذه العلاقة؟ . ليس بأن يحبو عالم السياسة لينافق أو ليتقرب ، مقابل حظوة عند رجل السياسة . . بل العكس هو المطلوب في الحقيقة . . انه الحاكم، وهو السلطة السياسية، التي ينبغي عليها ان تحاول اقامة هذه الجسور والقنوات مع العالم السياسي لتستفيد من خبرته . وفعلا ففي كثير من دول العالم الصناعي بدأت الآن تستنير بآراء مديري ودارسي المعاهد السياسية والاستراتيجية في القضايا الرئيسية التي تواجه حكوماتهم وسلطتهم السياسية على المستوى الداخلي والخارجي . . وبعضهم من تحول الى مستشار ، أو خبير، أو يسدي رأيا معينا في وقت معين الى الرئيس أو الى الحكومة . . الى آخره . .

وما نريده في قضايا خطيرة كقضايا الأمن القومي، أو قضايا الأمن السياسي، أو قضية الخطر الخارجي، أو المخاطر التي تحيط بالدولة، ان يستشار . . ويتم هنالك نوع من الاتصال المستمر بين السلطة السياسية وبين عالم السياسة، بحيث الا يبقى عالم السياسة منظراً في برج وفي واقع قائم منفصل، وبين السلطة والسياسة التي تدير شؤون الأمة ، وتحافظ على مواردها وأمنها وكيانها . . فلا بد ان يكون هناك علاقة . . هذه العلاقة تقوم على الاحترام . . تقوم على اسداء الرأي . . تقوم على المشورة . . تقوم على الاستفادة من هذه الطاقة الفكرية العالمة عند العالم السياسي وتوظيفها لخدمة هدف السلطة السياسية التي هي في نهاية الأمر خدمة المجتمع وخدمة الدولة والأمة !

● د. أنور عبد الملك : يمكن ان يطرح هذا الموضوع في اطار: الارتباط أو الترابط بين الفكر والعمل السياسي في الدولة . . فهذا الترابط موجود في جميع دول العالم: في الاتحاد السوفييتي . . في الصين . . في فرنسا . . في امريكا . . وهناك نماذج من المفكرين مستقلين تماما في مصر عن السلطة . . فصبحي وحيدة . . وجمال حمدان وشهدي عطية ومحمد سيد أحمد . . هي نماذج كبيرة ولها استقلالية . .

وفي أي بلد . . هناك نسبية . . وربما لعدم المام العرب بشكل دقيق بأجهزة الثقافة والفكر في الغرب، والجو الخلاب حول الليبرالية والحرية في الجامعة وهذا الكلام غير الواقعي . . فمثلا، تذكر . . في فرنسا قبل استلام الاشتراكيين للحكم ، اثناء الجمهورية الخامسة، كان جميع الاساتذة المنتمين الى الحزب الشيوعي، والكثيرين من المنتمين الى يسار الحزب الاشتراكي . . كانوا في حالة من الهامشية المؤلمة . . لم يعينوا في المراكز الكبرى في «كوليج دي فرانس»، أو في الاكاديمية، أو في وظائف العمادة (كعمداء بالكليات) ورئاسة التعليم العالي . . وذلك بشكل منظم ومنهجي . . كان هناك سياسة واضحة . . والآن تغير الأمر .

فالارتباط بين المفكر السياسي، بالذات، والدولة أمر طبيعي جدا . . والموقف النقدي، مثل ذلك الذي ضمنته كتابي ـ مصر مجتمع عسكري ـ يرتبط جذريا بالتحرك السياسي المصري، والدولة، والدولة البديلة فهو ليس اجتهادا شخصيا ، وانما كان يعبر بشكل عفوي عن وجهة نظر اليسار الوطني بالنسبة للثورة الوطنية المصرية . . وجمال عبد الناصر رحب بهذا الكتاب ترحيبا كبيرا جدا، اثناء وجودي في المنفى، وعلق عليه تعليقا نقديا ، ضمنته في الطبعة العربية الثانية والطبعة الانجليزية ، مما يدل على انه لا توجد قطيعة بين الدولة، ان كانت دولة وطنية بشكل جذري، وبين المعارضة لو كانت وطنية وهي وطنية . .

فلا داعي لاقامة الحرب الأهلية بين المثقفين والدولة، بين النظام والمعارضة.. هذه الأوضاع لا تؤدي الا الى تمكين العدو من ضرب الجبهة الوطنية.. الموقف النقدي واجب وممكن.. ولكن له ثمن.. هل ترى ان هناك نسبة كبيرة من علماء الغرب مستعدون لان يدفعوا الثمن الذي دفعناه نحن في بلادنا من أجل المعارضة والرأي المستقل.. اذاً من في أزمة هم أم نحن؟ أنا أقول هم في أزمة.. نحن لسنا في أزمة.. نحن شرفاء ودفعنا ثمنا، وهناك من يدفع ثمناً حتى الآن، وتستمر الكلمة والرأي والتحليل النقدي الجاد في كل مكان منشور ومطبوع ومقروء وباهتمام مؤثر.. ويدفع أيضا الثمن..

● د. نزيه الأيوبي: قضية معقدة.. الا ان هذا الارتباط، بالطبع، جزء من المشكلة.. لأن عالم السياسة له وجهان، فهو تكنوقراط من ناحية، أي يقدم خلاصة خبرة معينة، يمكن الاستفادة بها عمليا، ولكن يفترض فيه ايضا انه مفكر، ومن مشكلي الفكر في مجتمعه، وانه ينتمي الى مجموعة مثقفين من ناحية ثانية.. ودور عالم السياسة والمفكر السياسي يختلف من نظام سياسي الى آخر.. ووجدت تقاليد مختلفة في هذا الموضوع.. التقليد الأمريكي ومجموعة الدول الاشتراكية الرسمية ـ مثل المجموعة السوفييتية ـ وهي تؤمن باستخدام عالم السياسة، اساسا، في دور التكنوقراط.. بمعنى ضرورة استخدام كفاءاته لخدمة الأهداف العامة للنظام السياسي.. وعالم السياسة الأمريكي بصفة عامة يقبل هذا الدور، بل ويستمتع به ويعتبره تشريفاً، اذ انه يستشار من رئاسة الجمهورية، أو من المخابرات المركزية.. وايضا في الاتحاد السوفييتي فان عالم السياسة يعتبر ان له كبير الشرف اذا أخذ برأيه، والحق بأحد أجهزة صنع السياسة المهمة.

بخلاف هذا فهناك تجربة القارة الأوروبية.. وخاصة التجربة الانجليزية، التي كان لعالم السياسة فيها دور لا يبعده كثيرا عن دور المثقف والمفكر السياسي بصفة عامة، وان كان له أيضا دور التكنوقراط كمدرس أو كباحث وعضو في لجان سياسية...

وفي فترة سابقة من تاريخنا كان الذين يهتمون بالدراسات السياسية، وفي أغلبهم كانوا حقوقيين، يدرسون القانون الدستوري والقانون العام، كان لهم ايضا دور كمثقفين، فلم يكن نشاطهم يقتصر على القاء محاضرة في كلية الحقوق ثم يذهب بعدها الى منزله، وانما كان ايضا يشترك بمقالات وباتخاذ مواقف سياسية والمشاركة في التظاهرات، ويؤلف كتبا وينتمي الى أحزاب بل وينظم اضرابات سياسية...

هذا الدور كان ملموسا نتيجة تأثير الدور الأوروبي.. لكن عندما نشأت العلوم السياسية في صورتها الحديثة في بلادنا، كانت خاضعة لتأثير أمريكي قوي، ونظر الى عالم السياسة في هذه الحال على انه تكنوقراط لا بد ان يسخر الأساليب الفنية العلمية التي اكتسبها لأهداف المجتمع.. وبما ان المجتمع في بلادنا تستولي عليه عادة السلطة السياسية، أو الفئة الحاكمة، وتفترض انها تتحدث باسم المجتمع ككل.. فكان من السهل دائما ان تسخر المثقف لخدمتها باسم خدمة المجتمع أو باسم خدمة الدولة، لأن الدولة والحكومة أصبح لا يوجد فرق كبير بينهما.. وبالتالي وجدت مغريات للمشاركة في دور تابع للحكام وعقوبات لعدم المشاركة أو للمشاركة ضد الخط المسيطر على الحكم.

فطبعاً هذا جزء أساسي من الأزمة.. ولذلك تجد ان علماء السياسة ضمن كل علماء الاجتماع والمفكرين ينادون بضرورة توفر مناخ ديمقراطي.. وسيطر بالطبع في الفترة الأخيرة على المثقفين العرب وعلماء الاجتماع والسياسة العرب فكرة ان الحرية هي الطريق للأهداف السياسية الأخرى. وان المساواة لا تؤدي الى الحرية بالضرورة، ولكن الحرية في الغالب تؤدي الى المساواة.. وهذا الكلام لا اتفاق تاماً بصدده، ولكن اقول ان هذا هو الاحساس السائد على ما استطيع ان أتلمس في الفترة الأخيرة.. أي أصبحت الديمقراطية مطلبا اساسيا للمثقفين حتى أولئك الذين كانوا يعتبرونها، منذ سنوات قليلة، تأتي في الدرجة الثالثة أو الرابعة في أولويات القيم السياسية، أصبحوا الآن يعتبرونها في المقدمة، أو رقم اثنين أو ثلاثة من حيث الأهمية بالكثير!

أهل الفكر وأهل الكهف

□ العودة الى الفكر السلفي الاسلامي لمحاولة تشكيل دولة دينية أو تطبيق للشريعة الى غير ذلك.. ألا يعني هذا، بشكل أو بآخر، فشل التيار العلماني أو الليبرالي في أن يجد شكلا سياسيا أكثر تعبيراً عن الالتحام بالوطن، وعن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيشها شعوبنا؟ بمعنى آخر اليست هذه العودة السلفية انعكاسا لأزمة في الفكر العربي؟

● د. محمد مصالحة: دعني أقل لك من يدعو الى ذلك، ولماذا، وكيف وصلنا الى ما يسمى بالصحوة الاسلامية؟.. الحقيقة هذه ذات بعدين: الأول يختص بالحكام السياسيين انفسهم، فهم الذين حاولوا ان ينعشوا التيار الاسلامي، والهدف واضح جدا من ذلك وهو عملية اضفاء الشرعية.. فهم افتقدوا الى ما يسمى بالشرعية التي يحكمون من خلالها الشعب، فبدأوا يبحثون عن أية تبريرات يستطيعون ان يجنّدوا فيها رغبة، أو يحصلوا فيها على رغبة الشعب.. خذ مثلا، النظام السلفي السوداني.. لم يطبق الشريعة الاسلامية لأنه كان متدينا، أو كان اسلاميا.. ولكن لأنه وصل الى مرحلة أراد ان يستقطب

فيها شرعية لنفسه، ويغطي نفسه برداء الشرعية شعبيا، فلجأ الى ما يسمى بالشريعة الاسلامية، بمفهومه، لتطبيقها، وبالتالي أراد ان يبعد عن نفسه أو يتقي غضبة الشعب . .

الناحية الثانية وهي ردود فعل الناس . . فالناس أنفسهـا أصبحت تميل الى عودة الاسلام . . لأسباب كثيرة . . إمّا الهزائم العسكرية التي لحقت بأنظمتها السياسية، أو عجز أنظمة الحكم عن تحقيق التنمية، وعن تطوير مستوى الحياة، أو غياب الحرية، وكونها تقوم على القهر والقمع في كثير من الدول العربية . . الى جانب العلاقات التي تقيمها بعض الأنظمة اتكالا على القوى الكبرى لتحمي أمنها . . هذه في مجموعها عوامل فجرت في أعماق الفرد العربي ما يسمى بالنزعة الروحية، أو العودة الى التراث، نتيجة هروب من واقع لم تستطع السلطة السياسية ان تعالجه، ولم تستطع الأفكار، أو الأنظمة، أو الشعارات التي طبقتها بعض أنظمة الحكم في السنوات العشرين الماضية ان تصل الى اخراجه من الهوة السحيقة، بالنسبة للفقر، أو بالنسبة لحالة التخلف أو بالنسبة لبناء المجتمع الجديد .

● **د. ريمون طحان**: بالاضافة الى ما ذكره د. مصالحه من عوامل أدت الى الافلاس السياسي الراهن، فيمكن ان أضيف: ان هذا الفشل يعود الى ان هناك نوعا من الاستعمار الجديد هيمن على السياسات العربية . . فحاول الانسان العربي البحث عن ترياق للشفاء من هذا الاستعمار . . وأدت هذه المحاولة الى توهم الشفاء في التزمت أو التطرف، أو العودة الى الأصول، أو ما يسمى بالأصولية أو السلفية . . الى آخر المسميات . .

هذا الارجاع الى الخلف، بالسوط، هو نوع من «الغروب عن الغرب»؛ بعد ان فشلت السياسات الرسمية طوال خمسين سنة في التخلص من الرواسب التي تركها الاستعمار الجديد لدينا . .

واذا كانت الجماعات المتصلبة تقول، بأنه كانت هناك عصور ذهبية تريد العودة اليها، فانها تتجاهل ان هذه العصور كانت أقوى من الطوائف والمذاهب؛ لأن الطائفية تتحول أكثر فأكثر الى ما يسمى بالمذهبيات . . واذا تمكن هؤلاء من ادخالنا في عملية «تحديث» في يوم ما، باعتباره هو المنقذ، فسوف يكتشف الجميع حينذاك حقيقة هذا «العهر السياسي» الذي تم جلبه عن طريق المذهبيات وليس الطائفيات فقط . . ولحظتها سيجمع الكل على فشل المذهبيات ويطالب بعزلها جانبا، ويتم البحث عن دولة علمانية . . علمانية الدولة، وليس علمانية الأفراد . . فليذهب الفرد الى الجامع أو الى الكنيسة . . فكلها أماكن نجلّها، ولكن من غير المقبول ان تنتشر المذهبية التي توقع الخلافات الهائلة داخل المجتمعات .





● **د. انور عبد الملك**: الفكر العربي المعاصر السياسي، سواء في العالم العربي أو في مصر، انقسم بين اتجاه تحديث ليبرالي، وبين اتجاه أصولي اسلامي . . وفي كل من الاتجاهين وجد قطاع محافظ، وقطاع راديكالي ثوري . . هذا شيء معروف، والآن أصبح مقبولا لدى الجميع . . فلم يكن لدينا بمصر على وجه الخصوص، ولا بالعالم العربي شيء يسمى بالتيار العلماني . . لا شك، وانت على حق، ان اتجاه التحديث الليبرالي المحافظ، الذي كانت تمثله في مصر مثلا أحزاب البورجوازية المصرية - الوفد وكذا أحزاب المعارضة - فشل . . فشل في ان يواجه الاستعمار، وان يواجه الاقتصاد المتخلف، والمجتمع المؤلم الذي عشناه في الأربعينات . . وكان لا بد من تغيير .

هذا التغيير تم من خلال الضباط الأحرار، في الأساس بعد الحركة الوطنية والثورية في الأربعينات التي لم تنجح في ان تصل الى الحكم . . هذا واقع . . والذي لم يفهمه الكثيرون حتى الآن، ان الضباط الأحرار يمثلون الجناح المتقدم الراديكالي في ما أسميته بالاسلام السياسي . . والاسلام السياسي

معناه اننا نتحرك في اطار الحضارة الاسلامية الاسيوية ـ الافريقية، والأمة العربية في قلبها.. هذه هي ثقافتنا.. حضارتنا.. ولكن معناه ان فكرة الوحدة.. الوحدة السياسية، وهي تقابل فكرة التوحيد من الناحية الفلسفية والدينية، هي الأساس.. الوحدة لا التنوع الجدلي.. لا صراع الطبقات.. الجبهة لا الفرقة والتصادم.. الدولة الأوتوقراطية (سلطة الفرد أو الاستبدادية)، لكنها ايضا الدولة التي تتجه الى الشعب.. وكما حدث في مصر تتجه الى الاشتراكية.. فبعد التجارب المؤلمة في المرحلة الأولى من الثورة بعد ١٩٦١، لم يدرك الكثيرون ان الضباط الأحرار، جزء من هذا التيار، لكنه الجزء التقدمي الراديكالي الثوري وقطاع من التيار الاسلامي السياسي. ومن هنا كان الصراع بينه وبين القطاع الآخر المحافظ، وهو تنظيم اخوان المسلمين.. أما الصدام مع الشيوعيين فلم يكن الا صداما بين القطاعين الراديكاليين في التيارين الرئيسيين.. وكأنه صراع في الظلام من أجل ان يستطيع ان يخدم الثورة ببرامج أو بمناهج أو بفاعلية أكبر. وكما تعلم صفي الموقف بعد مأساة التصادم في الظلام التي ضاع فيها الكثير.. ورغم ما أتاه أنور السادات من محاولة لبث الفرقة من جديد، وتدنيس اليسار واستثارة الجماعات السلفية.. رغم كل ما حدث وبعد ١٩٨١؛ فانا ارى الآن ان اليسار الوطني، وايضا اليسار بوجه عام، والأصولية الاسلامية المستنيرة، وهي قوية جدا في مصر، وتتمثل في الأساس في تنظيم الأخوان المسلمين داخل حزب الوفد الجديد، وكذلك في مجموعات كبيرة جدا من المفكرين المسلمين الديمقراطيين العقلانيين التقدميين بدون أي شك.. ان هناك وئاما.. هناك تلاقٍ مهم جداً.

فظهور الاسلام كبعد رئيسي في الفكر السياسي من ناحية شيء قديم جدا في بلادنا، ومنذ مطلع النهضة.. أيام محمد علي، وابراهيم، والشيخ رفاعة الطهطاوي، كان في غاية الأهمية.. أما كونه يزداد أهمية الآن فبطبيعة الأمر نتيجة وجود الصهيونية.. ليس فقط الامبريالية وانما الصهيونية التي أذلّت أهم الدول العربية والاسلامية، وأصبحت سرطانا يقدم الوجه البشع الخفي للحضارة الغربية. وبالتالي كان لا بد ان يعود العرب الى جذورهم الحضارية، وهي منذ ثلاثة عشر قرناً، منذ القرن السابع، منذ الرسول، اسلامية وقبل هذا بفترات أطول بكثير لم تكن اسلامية كما تعلم في مختلف البلدان.. فمصر كانت قبطية، وقبل هذا كان خمسون قرنا من الحضارة الفرعونية.. فنحن ورثة لتراث كبير جدا.. وانما المرحلة الحديثة هي المرحلة الاسلامية بطبيعة الأمر.. الاسلامية العربية.

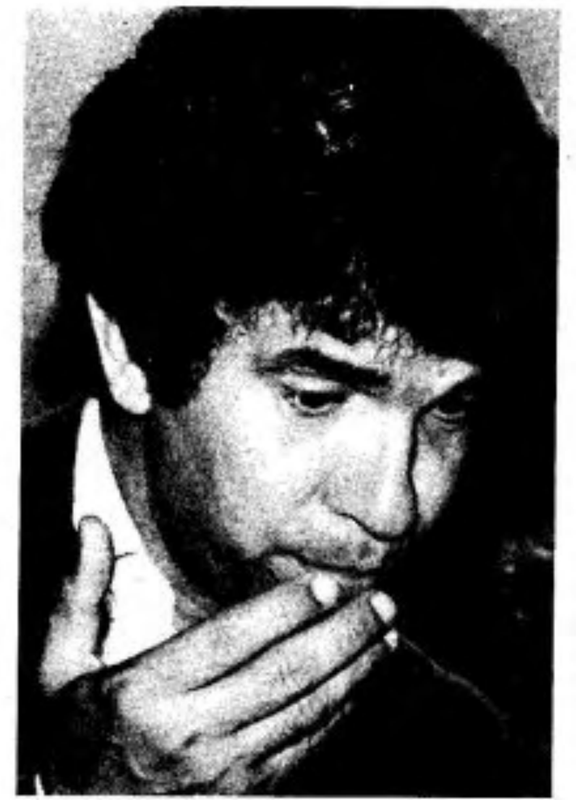
فربما لو نظرنا الى ظهور الاسلام كبعد في الفكر السياسي فاننا من هذه الزاوية نستطيع أن نطمئن الى انه مصدر قوة، وليس مصدر ضعف.. ليس تهديداً، على العكس.. اننا نعود فنمتلك تراثنا وبيتنا ومنزلنا وعلينا أن ندبره.. ونتدبر الأمر بطريقة تستطيع فعلاً أن تزيد من فاعليتنا في مواجهة قضايا العصر..

وأنا مؤمن ان البلاد العربية.. وعلى وجه التحديد مصر، قادرة تماما على أن تنهج النهج الحضاري الرشيد، المستنير، الديمقراطي في الجمع بين الاسلام الحضاري من ناحية، وبين مقتضيات الحركة الوطنية والديمقراطية من ناحية أخرى.. أما الجماعات المتطرفة، فأنت تعلم انها منبوذة من الشعب.. لكنه طالما ان هناك دولة اسرائيل.. وان الحكومات العربية لم تجد بعد الوسيلة لوضع حد لسياسة الاجرام العنصري الاسرائيلية، ولاقامة الدولة الشرعية لشعب فلسطين، ولاسترداد الأراضي العربية المحتلة، طالما هذا الأمر قائم، فانه ستزداد النزعة الاسلامية قوة على مختلف الأنواع من المستنير الى السلفي.. لأنها عودة الى الأصول.. وأنا لا أرى في هذا اطلاقاً، أي تهديد أو أية غضاضة، وانما مصدر قوة اضافية في غاية الأهمية الى عموم القوة الوطنية المتحركة داخل الجبهة الوطنية المتحدة..

● **د. بهجت قرني**: طبعاً الاسلام كفلسفة اجتماعية «على العين والرأس» كما يقول المثل، وانما العودة الى دولة تسمى بالدولة «التيوقراطية» ـ أي يشرف عليها رجال الدين ـ فبطبيعتي أتشاءم لهذا.. فهي دولة لن تساعد على التفكير العلمي المتفتح.. وطبعا هذه الحركات الدينية تعكس حالة البلبلة الفكرية الموجودة في العالم العربي.. ولا أستطيع أن أقول عن ذلك انه أزمة العلوم السياسية فقط.. فيجب البحث عن الأسباب في أزمة المجتمع العربي نفسه..

● **د. جورج جبور**: يمثل الفكر السلفي أشياء كثيرة منها ما تفضلت بذكره.. لو انني كنت طالبا مصريا في قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، فمن الأرجح انني كنت سأتخرج سلفيا، لأن ما بين يدي من الكتب لا يعالج ما عليّ من المشاكل. حين ينفصل العلم عن واقعه تحدث ارتكاسات فكرية، لا يمكن التنبؤ بحجمها، وحين ينصرف الفكر الى واقعه يحدث ارتباط بين الفكر يؤدي بنا الى ما هو خير..

ثم ان ثمة عناصر صالحة جداً في الفكر السلفي، اذا كان المحرك الأساسي للفكر السلفي هو مساعدتنا في معركتنا الكبرى ضد اسرائيل.. فلم لا.. أنا مستعد أن أقول، اذاً، ان هذا الفكر تقدمي، حين يكون الهدف الأساسي هو محاربة هذا المزروع من خارجنا في أرضنا.. هذا المستوطن الذي أتى من أوروبا ليعبث بنا وبقيمنا.. حين يكون الهدف من هذا الفكر السلفي محاربة الاستيطان الصهيوني



فأنا مع هذا الفكر . وانه حتماً فكر تقدمي منسجم مع المثل العليا لتقدم البشرية . أما حين يراد من الفكر السلفي أن يكون تغطية لسياسة استسلامية ، وهو ما فعله السادات ، فمعنى ذلك ان نكون حريصين جدا ازاء هذا الفكر، لأنه فكر انتهازي يتذرع بالسلفية ليعبث بقيمنا الأساسية . . كلما كان السادات يمعن في مساره التصالحي مع اسرائيل كان يتمسك أكثر فأكثر بالدين . . وهذه ظاهرة خطيرة جدا في السياسة العربية ، لأنها تفرغ الدين بقيمه الأساسية من مضمونها ، فتتركنا باسم الدين ، تتركنا بلا دين . . الدين هو ان تحب وطنك ، وهو ان تحب قومك وقيمك السامية ، وهو ان تحارب ضد أعداء الدين ، وضد أعداء وطنك . . ويجب أن أشير هنا الى انه ليس هناك فكر سلفي واحد . . وانا لا أحب هذه الكلمة ، «الفكر السلفي» . . هناك تراث عربي اسلامي ، وفيه تيارات كثيرة ، واتجاهات كثيرة، وفيه مفكرون اضطهدوا مفكرين ، كما اضطهدت المعتزلة خصومها ، وكما اضطهدت الصوفية المعتزلة . . اذاً ، ليست هناك وحدة واحدة فيما تدعوه بالفكر السلفي . . لدينا تهافت الفلاسفة ، في الفكر السلفي ، ولكن لدينا أيضا تهافت التهافت . . أليس كذلك؟

والفكر السياسي ؟ في مصر على سبيل المثال ، يطرح حاليا قضايا وهمية ـ مثل تطبيق الشريعة الاسلامية ـ فهذه القضايا ليس لها علاقة بالقضايا الحقيقية التي يواجهها الشعب المصري، وهذا مرده الى ان امريكا واسرائيل استطاعتا ان توقعا بقيادته السياسية فاعتقلتا القرار السياسي المصري المستقل . . ونتيجة لذلك، أخذ فكر الحكم وفكر معارضة الحكم من داخل الحكم يطرح قضايا وهمية تكاد مصر كلها تذهب ضحيتها .

تحجر أم عقم؟

□ **هل هناك، اذاً ، مخرج للفكر السياسي من أزمته . . كيف ؟ ومن خلال أية مناهج ؟ وبتبني أية مبادىء؟ . . وهل من المنطقي أن يظل الفكر السياسي غير مرتبط بالواقع يقول بتصورات نظرية؛ أم هناك ضرورة تستلزم اعتماده على الحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في الوطن العربي، وبالتالي يقدم الحلول للمشاكل الناجمة عن تفاعل هذه الحقائق أو الوقائع ؟**

● د. جورج جبور: في العلوم الاجتماعية ليس هناك اكتشافات ، فهي علوم قديمة جداً ، وهي علوم الحكمة الشرقية القديمة . . هي علوم تدبير الانسان لشؤونه ، والانسان يدبر شؤونه مذ وجد على هذه البسيطة ، وأنا لا أعود الى ابن خلدون ، ولا أعود الى تراثنا العربي الاسلامي في مجمله ؛ وانما أعود الى كل ذلك والى ما قبله، فأقول : ان لدينا تراثا من العناية ، بما يسمى حديثاً بالعلوم السياسية . .

أما العلم العربي الراهن للسياسة ، فهو كما أرى علماً يتفرع الى علمين . . علم الوحدة العربية، وعلم الاستعمار الاستيطاني . . ماذا أعني بهذا ؟ اذا كنا نقول ان العرب أمة واحدة، فمعنى ذلك ان علم السياسة عندنا ، وهو علم تدبر شؤون الناس، ان ينصرف بكليته الى بحث واحد هو: كيف نجعل من هذه الأمة الواحدة دولة واحدة . . أو مجتمعاً سياسياً واحداً ؟ كيف نحقق الوحدة العربية ؟ هذه هي المهمة الأولى أمام عالم السياسة العربي . . أما المهمة الثانية المشتقة من هذه المهمة الأولى، فهي علم دراسة الاستعمار الاستيطاني . . ذلك لأن الاستعمار الاستيطاني هو الحائل الجغرافي دون تحقق الوحدة العربية . . انظر الى مثال وحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨، لو لم تكن اسرائيل موجودة هل كان من الممكن لهذه الوحدة ان تلغى بفعل غواية من ضابط أو غاو كما ألغيت عام ١٩٦١؟! . . ما كان لها ، لو كان لها امتداد جغرافي، بالشكل السهل الذي ألغيت به . . فاذاً ، هناك معوق للوحدة العربية هو الاستعمار الاستيطاني . اذاً ، من حقيقة اننا أمة واحدة، ينبثق علم الوحدة العربية ، ونقيض هذا العلم هو علم الاستعمار الاستيطاني .

في الحقيقة ان العلم كعلم هو تجزيئي دائماً . . لكي تفهم الظاهرة عليك ان تخضعها لمبضع الجراح . . ان تفتتها . . هنا دور هدام للعلم ، دون شك ، وثمة حديث للسيدة عائشة أم المؤمنين تقول به : «الاستقصاء فرقة» لا أقول انني أوافق على هذا أو لا أوافق؛ انما هذا ما أتى الى ذهني إذ ذكرت الآثار الضارة التي قد ينتجها العلم الدقيق . .

لكن هناك علوم نافعة ، وهناك توجهات نافعة للعلم . . اذا نظرنا الى تاريخ الأمم وجدنا ان فوق العلم ثمة الفلسفة . . ثم الفلسفة القومية . . ثمة الاتجاه التوحيدي في

الفلسفة القومية . . لو ان الفلاسفة الالمان استخدموا قدراتهم التحليلية لتمزيق الأمة الالمانية لاستطاعوا . . لكن «فيخته» الفيلسوف نجح في ان يجعل من فلسفته توحيدا لألمانيا، وتوحيدا للفلسفات الالمانية ضمن اطار واحد، هو اطار الوحدة الالمانية .

هذا ما حاوله الحصري عندنا ، فجابهه ، مثلا ، في تاريخه النضالي الطويل، رجل مثل عبد الرزاق السنهوري باشا، وكان عالما وتجزيئيا في هذا الأمر . . أخذ يحارب الحصري بما يسمى أصول التوفيق الأكاديمي . . بما يسمى أصول البحث العلمي . . والسنهوري في هذا قد يكون أعرق وأدق من الحصري . . واستطاع السنهوري أن يضايق الحصري، فاضطر الى الاستقالة من رئاسة معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة ، وهو الذي أسسه ، وبتشجيع من عبد الناصر، الذي لم يستطع أن يحمي الحصري من أعدائه الأكاديميين . وكان يؤخذ على الحصري انه لا يحمل الدكتوراه !! فكيف يمنح الدكتوراه رجل لا يحمل الدكتوراه . . علما بأن كل جامعات العالم فيها كوكبة من الأساتذة الكبار ، ليست حاملة للدكتوراه ولكنها تمنحها لآخرين .

حارب السنهوري باشا دعوة الحصري القومية التوحيدية بتجزيئياته العلمية، ونجح في ذلك لظروف ، ليس هنا مجال شرحها ، لكن ان قرأت آخر مقال كتبه السنهوري باشا بعنوان «نحو قانون مدني عربي» لرأيت انه الحصري يتكلم في القانون ! هذا يدل على ان الدعوة القومية أعلى من البحث العلمي، وهي التي تحدد معطيات البحث العلمي .

ما جرى في لبنان اننا تركنا أو القينا الحبل على غاربه للعلوم التشتيتية ، فتفتت المجتمع باسم العلم . . والعلم منه براء . . فالعلم هو أداة توضع لخير وتوضع لشر . وعلينا ان نكون قوميين عرب فنكتشف علما اجتماعيا توحيديا . . وهو ما أدعو له .

● **د . بهجت قرني** : لي عدة ملاحظات:

أولاً : ان المثقفين العرب يعكسون الجو العربي العام فهم ينقسمون الى يساريين ، وبين مؤيدين للانفتاح ، وبين خليجيين ، وبين جماعات اسلامية .

ثانياً : عدم وضوح الرؤية في العالم العربي، فعندما نقارن الأوضاع الراهنة بفترة الستينات ، وبرغم الخلافات ، كنا نعرف على ماذا نختلف وعلى ماذا نتفق . . ارني الآن أي عربي يستطيع ان يحدد لك من مع فلان ومن ضد فلان . . فالخلافات التي توجد اليوم بين جماعة ما ، تتحول في اليوم التالي الى اتفاق ! ثم في اليوم الثالث من كانوا على اتفاق في أول يوم يختلفون فيما بينهم . . هذه هي البلبلة الموجودة وعدم وضوح الرؤيا على المستوى العربي وتنعكس على مستوى المثقفين .

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية ، ولها أهميتها الخاصة، فعدد كبير من المثقفين العرب كانوا من المصريين . . ومعظم المصريين ينشغلون حاليا بنواح معيشية بحتة . . فاما ان يحاول المثقف تجنب المسائل الصعبة، ويضطر للذهاب الى الخليج ولا يرفع صوته عاليا ؛ أو انه مشغول ولا يملك الوقت الكافي للنواحي الثقافية .

رابعاً: وجود صراعات فرعية في العالم العربي لم يستطع المثقف ان يحدد موقفه منها بوضوح . . مثل الحرب بين العراق وايران . . وليس الخلاف بين اسرائيل والفلسطينيين فقط، ولكن الخلاف في داخل الحركة الفلسطينية . . فكلها مسائل تمنع أو تعوق عدم وجود موقف موحد ومستمر .

على هذا الأساس فالنتيجة انه لدينا حالة بلبلة كبيرة ، سواء على المستوى العلمي، أو على المستوى السياسي في العالم العربي . .

في هذه الأوضاع لتطوير علم سياسي لا بد من التركيز على عدة نقاط . . وما أقوّمه شخصيا هو اني أركز على شيئين :

أولا ـ نقد النظرية الاجتماعية السائدة حاليا ، والقائمة بدول غربية ويحاولون تصديرها وتطبيقها حرفيا على أوضاع ومواقف مختلفة تماما عن أوروبا والولايات المتحدة . أمارس ، اذاً ، عملية نقد مستمر ومتكرر لهذه النظرية ، وقد لاقت نجاحا كبيرا على هذا المستوى سواء فيما يتعلق بي أو فيما يتعلق بالعمل المشترك مع بعض الزملاء من العالم الثالث .

ثانياً ـ احتياجنا الى بعض الدراسات البحثية الجادة التي تقوم على تجميع البيانات والمعلومات السليمة لتقييم ما حدث . . فنحن حاليا في مفترق الطرق . . مررنا بتجارب مختلفة . . ونريد ان نعرف ما الصحيح وما الخطأ من أجل الابتعاد عن الخطأ وتقوية الصحيح، ولنعرف كيفية تجنب هذه الأخطاء في المستقبل . . واعتقد ان جيلكم (د . قرني عمره ٤٥ سنة) لديه فرصة ذهبية . فلدى جيلكم خلاصة تجارب تاريخية معينة . . يحاول ان يرى النتائج وان يسير في طريق رشيد . . وهذا يعود بي للحديث عن فترة الستينات التي أرى ان احدى هفواتها انها كانت فترة تجريبية تسير في هذه الناحية بعض الوقت، وفي الناحية الأخرى وقت آخر، بدون خطة مرسومة ورشيدة تم التفكير فيها .

● **د. نزيه الأيوبي**: الفكرة في عدم اتصال علم السياسة العربي الحالي بالواقع ، تدور حول انه ينتمي الى تيارين لا توجد بينهما صلة . . التيار الأول: هو اجترار للثقافة الغربية والعلوم المدرسية الغربية . . وبدون أية محاولة لتطويعها الا الترجمة ، أو ربما من وقت لآخر اعطاء بعض أمثلة من الواقع العربي؛ بينما الفكرة كلها مستمدة من خبرة مختلفة . التيار الآخر: هو تيار نصي اسلامي، بمعنى انه يريد ان يشرح الخصائص الذاتية للسياسة عند العرب أو عند المسلمين . . فالمصدر الوحيد لدى هذا التيار هو ايجاد نص قديم وما هو موجود بالنص يفترض



الدكاترة جون ترينت وجورج جبور وانور عبد الملك وريمون طحان ومصطفى عطية وبعض المشتركين في الندوة اثناء النقاش حول ازمة الفكر السياسي العربي.. تعددت الآراء والهموم واحدة.

انـه هـو السيـاسـة العـربيـة أو السيـاسـة الاسلامية..

ولم نستطع أن ننمي علم سياسة عربي يستجيب للاحتياجات الاجتماعية لا بهذا الخط ولا بـذاك؛ فكلاهمـا عقيم، ولا يتصلان لا بقيم المجتمع المعاشة، ولا بواقعه ومشكلاته المطروحة والقائمة..

اذاً، لا بـد من قيام علم سياسة عـربي يستفيد من الانجازات النظرية والمنهجية الخاصة بالعلوم الغربية المتقدمة، ويتبع نمط القيم الحضارية السائدة في المجتمع العربي، ويستلهمها ولكن ليس بطريقة ميكانيكية أو نصية، وانما بطريقة حيوية، بمعنى ليس كل ما بـالتراث يعتبر له قيمة لمجرد انه تـراث.. فالتراث ككل لا بد ان يعتبر كقيمة ايجابية لا بد من استلهامها، بمنظور عصري، أي ان نقـرأ التـراث بعقلية آخـر القرن العشـرين.. وفي نظرنا ان المشكلات القائمة عانى منها الانسان المصري أو الانسان العربي الذي يحيا اليوم في مجتمع اليوم.. الـذي يستقل الاتـوبيس كل يوم، والذي يملك تلفزيون، والذي يتعاطى ابنه المخدرات، والذي لدى صـديقه جهـاز فيديو.. الى آخـره.. فهذه هي المشكـلات المطروحة.. وهذا أمر صعب.. ولتحقيقه لا بد من محاولات جادة.. ولكن ما حدث حتى الآن هــو وجـود محـاولات تـرقيعيـة كثيـرة وتلفيقية.. أخذ هـذه الفكرة من هـذا التيار وأخـرى من تيار آخـر.. فعنـد الكـلام عن التخطيط مثلا يرجع المفكر الى التخطيط حسب مدرسة أوروبية، ثم يقول بانه يجب ذكـر ان التخطيط يعود اولا الى المسلمين الذين كـانوا أول من خطط في واقعة بدر!! فهذا منهج لا يفيد..

فنحن نحتاج الى منهج عربي في التخطيط، بمعنى ان العرب كشعب، أو المصريين كشعب، لـديهم نقـاط قـوة ونقـاط ضعف ليست هي

بالضرورة الموجودة لدى غيرهم . فإذا وجدت مدرسة عربية في التخطيط فهي التي تستغل نقاط القوة التي لدى العربي وتصل بها الى أقصاها . . وتقوم بتحجيم لنقاط الضعف، وتصغرها في النموذج الذي سوف نستخدمه . هذا ما يجب ان نسعى له . . شيء يستلهم الواقع والتراث، ولكنه يجب ان يجيب على الأسئلة المطروحة بالفعل، وكل المشاكل المطروحة بالفعل .

طبعا هذه عملية صعبة . . من أجل هذا أقول ان هناك أشياء بدأت في الظهور ، ولكن أغلبها في مراحل أولية . . فمثلا كتابات عبد الله العروي في المغرب، وايضا كتابات محمد عابد الجبري في المغرب، ومحاولات وضاح شرارة في لبنان . . هذه كلها كتابات تناولت موضوع الدولة ومن منظور يستوعب تماما كل سمات الفكر الغربي، ولكنه حساس تماما للتراث العربي الاسلامي من ناحية ، ولواقع المشكلات العربية الاسلامية من ناحية أخرى.

أما في مصر فالمداخل التي طرحت حتى الآن للعلوم السياسية كانت جميعا مداخل انجلوسكسونية ، ولا أعتقد انها تستطيع ان تندمج بسهولة مع أطروحات التراث العربي الاسلامي فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، والوحيد، في تصوري ، الذي اقترب من امكانية الربط بين بعض نواحي ومناهج الفكر الغربي من ناحية ، والفكر الاسلامي من ناحية أخرى، هو د. حامد ربيع . . ولكن للأسف أفكاره غير متداولة كثيرا وغير معروفة ، ويعود ذلك الى صعوبة التعامل معه ، مما يحول دون استفادة الطلبة كثيرا منه ودون توسيع امكانية التعامل معه . . لكنه، في الواقع، استلهم نواحي في الفكر الغربي، في تصوري، سوف تندمج بسهولة مع المنطق الرئيسي في الفكر السياسي الاسلامي . . فلقد استلهم، على سبيل المثال، فكرة الدولة كتعبير عن حضارة مسيطرة في الفكر الالماني، وفكرة الدولة المندمجة ، برغم اتجاهاتها غير الديمقراطية من المنظور المعاصر، الا انها من السهل ان تندمج مع التراث العربي الاسلامي . . وذلك على العكس من الفكرة الخاصة بالدولة في الفكر الانجلوسكسوني، التي تنشأ على أساس التمثيل، وعلى فكرة الدولة القائمة على العقد بين فرد وسلطة قرارية . . وهذا من الصعب تطويعه للفكر الاسلامي .



ولا يعني هذا اني أقول ان حامد ربيع قدم اجابة ولا أقول ايضا ان تلك أفكار مثالية ، وانما كما قلت لديه اختلاط وتشوش وتقلب في أفكاره من وقت لآخر، وهذا ربما هو الذي أدى الى انها لم يصبح لها تأثير كبير بين الطلبة والمثقفين عموما . . ولكن محاولات من هذا النوع هي التي يمكنها ان تؤدي الى تطوير علم سياسة عربي . . فمثلا عندما يرى عابد الجبري نظريات ابن خلدون، ويرى لها انعكاسات واصداء في الحياة العربية المعاصرة . . فأشياء من هذا القبيل هي التي سوف تثري النظرية السياسية العربية .

في تصوري ان الفكر الماركسي كان له دور ايجابي كبير، لأنه في الفترة التي حدث فيها تخصصٌ مبالغٌ فيه ، وفصلٌ بين العلوم المختلفة لأسباب بيروقراطية ، ورغبة كل شخص في أن يُرقى، ورغبة كل شخص في ان يصبح رئيسا لقسم في احدى الكليات ، استمر الفكر الماركسي يطرح ضرورة النظر الى الظواهر الاجتماعية كوحدة متكاملة ، أي الأساس الاقتصادي، والأبعاد السياسية والاجتماعية كوحدة متكاملة . .

بالطبع كان للفكر الماركسي في المجتمعات العربية مشكلاته التي تأثرت بنواح سياسية مختلفة . . فنشأته التاريخية ، والتأثير الغربي الواضح على بداياته، سواء من ناحية العضوية ، وكان ذلك هاماً بالنسبة لمعظم الجماهير العاملة الحقيقية ، لأن هؤلاء الذين انشأوا الحركة كانوا غربيين، وكانوا من طبقات مرفهة ، أو من ناحية المسلمات الفكرية به ، بمعنى انه كان يتبنى عموما مسلمات فكرية فيها نوع من التبسيط المغالى فيه . . هذا طبعا تعميم . ولكن في الواقع وجدت انجازات هامة ظهرت وحاولت أن تنظر الى الواقع ومنه تتحرك الى النظرية، ثم تعود للواقع مرة أخرى . . وهذه هي، في تصوري، التي أصبح لها التأثير المستمر على الماركسيين وغير الماركسيين . . بمعنى ان الفكر الماركسي أثرى أو أغنى التفكير الاجتماعي والتفكير النقدي في المنطقة العربية بصفة عامة .

وفي الفترة الأخيرة بدأنا نشاهد الاهتمام باحياء بعض المفاهيم التي كانت لدى ماركس، ولكن لأسباب سياسية أو لأسباب خاصة بسيطرة الأوروبيين على المراحل الأولى في

التنظيمات الماركسية ، لم تكن تحظى بنفس الاهتمام .. فمثلا توجد كتابات أحمد صادق سعد عن التكوين الاجتماعي المصري والتاريخ الاقتصادي للعرب، اعتبرها من أهم الكتابات التي ظهرت، ليس فقط عن مصر والبلاد العربية، بل اعتبرها من أهم الاسهامات التي أنجزت من قبل مفكري العالم الثالث لدراسة مشكلات العالم الثالث.

هناك أيضا التفرعات المختلفة التي ظهرت من مفكرين تدربوا في المدرسة الماركسية ولو كبداية ، مثل أنور عبد الملك، وسمير أمين وغيرهما .. والتي أصبحت اليوم مرجعا بالنسبة لمعظم مثقفي وعلماء اجتماع العالم الثالث.

ولكن الفكر الماركسي كان دائما ضيقا من حيث نطاقه وما زال الى الآن ضيق النطاق ، ولكني أعتبر ان تأثيره الفكري والاجتماعي كان أوسع بكثير من حجم التنظيمات الماركسية .. فهو فكر أسهم في وحدة النظرة الاجتماعية الشاملة التي تجمع بين الأساس أو القاعدة ؛ وانعكاساتها في النطاق السياسي والأخلاقي والثقافي من ناحية .. وتكوين حاسة نقدية في الفكر الاجتماعي العربي من ناحية ثانية .. وما زال تأثير كل من الاسهامين واضحا حتى الآن .

فمن مظاهر أزمة الفكر السياسي العربي عدم ظهور مدارس أصيلة الى الآن في العلوم السياسية في البلاد العربية .. هناك محاولات .. يأتي الخلاف منها، للأسف، من غير المتدربين في العلوم السياسية .. فهي تأتي من بعض المتدربين في الفلسفة أو في الاجتماع .. ولكن بصفة عامة لم تنشأ نظريات أصيلة من الواقع العربي، ومن التراث العربي، لكي تسد ثغرة اجتماعية حقيقية ، واحتياج اجتماعي حقيقي في المجتمع .

وفي تصوري اننا لم نفهم بعد؛ الفهم الصحيح لظاهرة الدولة؛ أو للظاهرة السياسية في المجتمعات العربية، وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها : اننا كنا أسيري شيئين : الكتب المدرسية الغربية ، والدراسات النصية الاسلامية .. وكلاهما له حدوده الخطيرة .. وان كان لا بد من استيعابها بالكامل ، غير انه لا بد بعد ذلك من عمل شيئين : استلهام المنطق الرئيسي والأطروحات الرئيسية في الفكر السياسي الاسلامي وفي الممارسة السياسية الاسلامية ؛ ثم استلهام الاحتياجات الأساسية للمجتمع العربي في مرحلته الراهنة .. وادماج هذا وذاك في اطار فهم جديد لطبيعة الظاهرة السياسية العربية .. طبيعة ظاهرة الدولة العربية .. فهم جديد يكون من شأنه ان يساعدنا في ان نحل مشاكلنا .. لأن جزءا كبيراً من عدم قدرتنا على حل المشاكل يكمن في اننا لم نقدر ان نفهم شكل الواقع ؛ لأن المعيار الذي نستخدمه ليس مناسبا ، فهو اما معيار الكتب المدرسية الأمريكية ، أو معيار نص كتبه أحد السلفيين، ويجوز انه لم يقرأ حتى وقت كتابته نهائيا ، ويمكن ان يكون خلواً من أي تأثير وقتها ، لكن الآن نعتبره حاجة خطيرة جدا!! فنحن كمن يحاول ان يقيس المياه بمسطرة مثلا، أي نستخدم معايير خاطئة .. وهذا يجعلنا غير قادرين على فهم الظاهرة ، ولذلك لسنا بقادرين على التعامل معها ... ومن هنا نجد ان الدولة العربية ليست مفهومة وليست مدروسة .. فمثلا الكل يعرف ان الدول العربية رسخت نفسها وقوت نفسها ؛ ولم يتعرض أي شخص لدراسة أسباب ترسيخها لنفسها وكيف .. اذ نكتفي بعموميات ، ويقال بان كل هذه حقائق مؤقتة كلها تختفي وتحدث وحدة عربية في يوم من الأيام .. «خلاص» «نذهب لننام» ، أو عن العلاقات بين هذه الدول وبين اسرائيل .. يقال .. لا .. لا .. اسرائيل وجدت بغير وجه حق وستختفي في يوم من الأيام «نروح ننام».

هذا يعكس رفض مواجهة الواقع، وفهمه فهماً علمياً لمجرد فكرة عامة مبسطة في الذهن ، مثلا هناك أمة عربية واحدة .. أو ان اسرائيل شر ولذا سوف يزول .. ونكتفي بهذا ونعتقد ان الشعار يغني عن التحليل .. في هذا الوقت الذي «ننام» فيه ، ونكتفي بهذا الشعار .. الدولة الاقليمية تؤكد وتدعم نفسها في المنطقة العربية .. تقوي نفسها وتقهر كل المواطنين، ولا أحد يدرسها ، ولا أحد ينتقدها .. وفي نفس هذا الوقت اسرائيل تدعم نفسها وتتوسع اقليميا واقتصاديا حتى كاد «نوع الانسان الفلسطيني يختفي من على وجه البسيطة» ، وبالتالي فالمشكلة لن تصبح مطروحة أصلا وكأنه لن يصبح هناك انسان فلسطيني بعد عشرين سنة أو خمس عشرة سنة من الآن .. ألا يثير ذلك ضرورة اليقظة لهذا المخطط ؟

الفكر العربي السياسي مطلوب منه واقعية مؤلمة .. ويمكن ان يكون ذلك أهم سبب. ان الناس لم تهتم بدراسة الواقع كما هو، وتحلله تحليلا مضبوطا، ولكن في ظل المثل العليا، أو القيم، وهي في خلفية ذهننا حينما ندرس الواقع .. أقول ولكن على الا يصبح الشعار هو المسيطر على التحليل .. لأن هذا ما أدى الى حدوث أوضاع .. حاليا لا نستطيع ان نرضى عنها أو نشعر انها أوضاع سعيدة .. لمجرد اننا نتوهم الوحدة العربية كشعار ونذهب للنوم تتدعم كل الحقائق المعادية للوحدة العربية .. ويتدعم الفرق بين الغني والفقير، وتتدعم الدولة الاقليمية ، وتُدْعَم حكومات ذات تمثيل شعبي ضئيل جدا في كل دولة من هذه الدول، وسيطرتها الكاملة على كل دولة دون تعرض أي شخص لدراسة هذه الظواهر بصورة علمية فيها تأصيل .

فالمحاولة التي أقوم بها حاليا، تحاول البحث عن أسلوب فهم الواقع العربي المعاصر في ضوء الاحتياجات الحقيقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية، استلهاما لمنطق

التـراث والفكـر العـربي الاسـلامي وليس لنصوصه وانما لمنطقه.. بمعنى انه اذا كان الحل هو في الفكرة الاندماجية التي لها جذور لدينا في موضوع العصبيـة، وموضـوع فكرة التكـافل وفكرة الاندماج، وفكرة التعـاون بين المنتج والعامل؛ فان كل هذه الأشياء أهملناها.

هـذه اسئلة لم نطرحهـا أصلا لأن مـا كان يوجهنا كان غربيا، وهذه القضـايا لفـظت في الفكر الغربي، برغم انه كان لها جـذور فيه، ولكن لفظت منذ القرن الثامن عشر أو التاسع عشر.. وكان لها من يمثلها بـرغم قلتهم مثل دوركـايم وغيره.. ولأنها لفـظت فلم تمارس تأثيرا على تفكير كثير من العلماء الاجتماعيـين والسياسيين العرب.. ولكن من خلال المنطق الجديد في ان ننظر ونستلهم روح التراث العربي الاسلامي، قد نستـطيع ان نصـل الى حلول مختلفة..

فاليابان حدث بها تنمية وتعصير عن طريق منطق مخالف تماما، وهو ما يمكن أن أسميه: المنـطق الاندمـاجي، أو منـطق العصبيـة، أو منطق التكافل، وليس منطق التنافس والفردية في علاقتها بالنمط القانوني، وهو ما جربناه في الواقع ولم يفلح في المنـطقة العـربية.. فليس هناك اذا، ما يمنع ان نطرح مـداخل مختلفـة أخـرى.. وانا لا أدعم أحـد هذه المـداخل، ولكن مشكلتي، كعـالم سياسي، ان أقـوم بطرحها كتساؤلات وكبدائل ممكنة.. هذا ما أقوم الأن بعمله، وأتمنى أن يظهر منه شيء في القريب العاجل..

* * *

كما رأينا من هذا الحوار.. هناك قدر كبير من الآراء لا يمكن ان نناقشها كلهـا تفصيلا، فهي تعكس وجهـات نـظر تلتقي وتختلف.. ونـريد ان نضيف تعليقـا مـوجـزا عن مجمـل القضايا بشكل عام نوجزها في النقاط الآتية:

أرضية الأزمة:

منذ نحو قرنين من الزمن، تتطور في الاقطار العربية حركة ثقافية، أو بدقة حركات فكرية.. اختلفت من حيث استمراريتها ونضوجها من مجتمع لآخر، وكذلك داخل المجتمع الواحد، حيث لم تستمر طوال تلك الفترة بنفس درجات العمق والتواصل. ويـرجع ذلـك الى ان هذه الحركات ظهرت في ظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية شهدت تحولات كيفية.. فمـولـد تلك الحـركـات تم في ظـل منـاخ استعماري، في ظل «الامبراطورية العثمانية»، ونضج في ظل انسلاخ عن هذه الامبراطورية، والسقـوط تحت هيمنـة الاستعمـار في شكله الحـديث «الرأسمـالي».. واستمرت عمليـة تطور الثقافـات العربيـة بين مـرحلتي التحرر الوطني من الاستعمار الـرأسمالي التقليـدي، ومحاولة مقاومة (أو عـدم المحاولـة) الاستعمار الجـديد، أي التـطور المعـاصـر للرأسمـاليـة العالمية.

وهذه الحركات الفكرية، بشكل أو بآخر، عاكسة لكل من هذه المراحل دون ادعاء لوجود خطوط حديدية، تمثـل تخومـا بين استمـرارية حركتها وتمتعها بالمرونة والتجانس، أو الانقطاع وانعدام التجانس.

ولسنا هنا، بحال من الأحوال، أمام محاولة من أي نوع لاستخلاص نتائج أو دروس من مجمل الحركات الفكرية العربية، في ارتباطها بحركة تاريخ الوطن العربي، فهذه مهمة على كل المثقفين العرب ان يقوموا بها بشكل فردي أو جماعي.

ما نريد أن نطرحه هنا كفرضية هو: ان هناك تدهورا اقتصـاديا اجتمـاعيا فكـريا في أقـطار الوطن العربي.. وتحـولات كيفية عـلى مجمل المستويات.. ولكنهـا تحولات سلبيـة.. فلا شك ان المسألة ليست مسألة كم النقود المكدسة في البنـوك، أو المصـارف، أو في الخـزائن الخاصة.. ولا في كميـة الممتلكات الفـردية، لهذا الفرد أو ذاك؛ أو هذه العائلة أو تلك أو حتى للطبقات الاجتماعية على كل مستوياتها، مُستغَلة ومُستغِلة.. ولـكن المسـألـة، في تقديرنا، أبعد وأعمق من ذلك بكثير، ويمكن ايجازها في مجموعة ظواهر تعكس جوهر الخلل داخل المجتمعات العربية.. وبالتالي ما يعكس في تصورنا فرضية «أزمة الفكر العربي».

مجموعة الظواهر التي هي بشكل ما علامات «مـرضية»، اذا استعـرنا لفـظة طبية، ليست وليدة اليوم.. ولكنها تمتد الى فترة ادماج البلاد العـربية، عـلى فترات متـراوحة، وبـدرجات مختلفة، في قلب النظام الرأسمالي الدولي، في القرن التاسع عشر، أو بعد ذلك بقليل.. فهذا الادماج؛ أحدث تغيرات جوهرية في علاقات الانتاج الاجتماعية، وفي نمط الانتاج السـابق على الرأسمالية، بحيث تحول الاقتصاد العربي الى اقتصاد رأسمالي تابع - متخلف.. أي يتمّ فيه تراكم رأس المال، كماً وكيفاً، على نحو يتفق مع الدور الـذي يلعبه هـذا المجتمع أو ذاك، داخل التقسيم الرأسمـالي الدولي للعمـل.. ومنذ اللحظة التي أصبحت فيها سمة التبعيـة غالبة، أي بـدوران الاقتصاديـات وعلاقـات الانتاج، بل والعلاقات الاجتمـاعية بشكـل عام، في فلك النظام الرأسمالي الدولي، أي كجـزء غير منفصـل عنه، منـذ تلك اللحظة بدأت تتوالد السمات «المرضية» كتعبير عن هذا الاختلال.

ولعل أهم تلك الظواهر، التي نجمت عن التبعية، هو تقلص دور الاقتصاديات العربية في امداد طبقاتها، خاصـة الفقيرة، بمـا يكفي لطعامها، واعتمادها، في توفير كميات تتزايد سنويا من المنتجـات الغذائيـة، على السـوق الرأسمالي العالمي..

يضاف لتلك الظاهرة، الديـون، التي تئن من جرائها الطبقات الشعبية في البلاد العربية،

حيث يتجاوز خدمة الديون بها ثلث أو نصف دخلها المحلي.. وتعجز عن تسديدها الا بالاستعانة بمزيد من الديون..

وفي الفترة الأخيرة تم الدخول في مرحلة، يتحطم فيها القسم الأكبر من البناء الاقتصادي، الذي كان قد تمّ تشييده طوال عشرات السنين، وتحويل المجتمع الى «كائن» استهلاكي «مجتر» أو يأكل نفسه، الى جانب تغيير نمط استهلاكه بما يترتب عليه تزايد درجة تبعيته للسوق الرأسمالي الدولي، الذي يصدر له معظم سلعه الاستهلاكية أيضا..

وعلى مستويات الأنشطة الانتاجية بشكل عام، حدث تحول يكاد يكون جوهرياً؛ وبمقتضاه غلبت الأنشطة غير الانتاجية، وتحولت العقلية الفردية الى مجرد باحث عن مخرج فردي أو أسري، دون الاكتراث بالمشكل الاجتماعي الوطني، أو القومي أو العام..



وصاحب هذا، بالطبع، تغير جوهري في العلاقات الاجتماعية بشكل عام هي، في تصورنا، عامل اضافي يمثل تحديا للفكر الاجتماعي الراهن ويزيد من أزمته..

ولا يمكن في اطار هذا التعليق الموجز على الحوارات التي أجريناها، ان نتعرّض لمجمل الظواهر التي نعتبرها علامات اختلال تعكس عجزا «فكرياً» ما عن تصويب جوهري، جذري، لمسار المجتمع، وتحقيق حلقات من مرحلة اخراجه من التبعية، وبالتالي احداث ديمقراطية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية في صلبه لانجاز هذه المرحلة.

طبقية الفكر:

واذا كان يحق لنا ان نفرّق داخل الحركة الفكرية بين فكر اكاديمي (جامعي)، وفكر مستقل، بما في ذلك، دون شك، الفكر المرتبط بممارسات سياسية علنية أو غير علنية، فاننا نتصور ان طبيعة الأزمة تختلف نوعيا داخل كل من الفكرين.. فاذا كانت الجامعات مُقَصِّرة في اداء دورها، أو على الأقل، تؤدي هذا الدور دون ان تعمّق نظريات فكرية على المستوى العربي، فان لذلك بعدا أساسيا، لا يمكن اعتباره طبيعيا، الا بالقول لماذا هو طبيعي.. فالجامعات جزء من مؤسسة الدولة الايديولوجية.. أي جزء من الايديولوجية المهيمنة.. فأن يكون لها دور نقدي أمر يمكن تصوره وممكن، ولكنه يظل، في أكثر الأحوال جذرية، فكرا غير نقدي في مواجهة الفكر الرسمي المسيطر، الا في حالات نادرة.. فالجامعات لم تبلور فكرا راديكاليا يشك في شرعية أية سلطة مهما كانت غير ديمقراطية.. بل كان الفكر الاكاديمي، وما زال، في أغلبه يدور في اطار «الوضعية» باسم «العلمية».

وهذا يثير مسألة أخرى هامة ومرتبطة بالسابقة، وهي مسألة الفرق بين الجامعة كمؤسسة من مؤسسات الدولة الايديولوجية، والمفكر ذاته.. هل العلاقة بين المفكر والسلطة علاقة ضرورية وصحيحة، ام لها آثار سلبية على تطور الفكر؟.

الاجابة المباشرة تؤدي الى القول بأن هذا الفكر وهذا المفكر كلاهما يعبر عن مصالح بعينها، وعن تصور بذاته، وان المفكر له حق الانتماء الى الفكر الذي يرى انه يمثله أكثر من غيره.

وبالتالي فالنتيجة أو الاجابة ليست مصادرة على المطلوب، بل تعكس مسألة صحيحة للغاية، ألا وهي طبقية الفكر، وعدم حياديته.. فالفكر والمفكر الذي يقول به ينتميان الى مصالح طبقية معينة يدافعان عنها.. وبالمقابل فالنقد الذي يوجه الى هذا الفكر، هو، بالضرورة أيضا، فكر منتمٍ الى مصالح أخرى، مغايرة، مضادة، أو متناقضة مع الفكر الآخر.

وبالتأكيد.. هذا الانتماء الفكري ـ الطبقي هو أكثر ما يكون وعيا بحدود الاختيار، ولا يمكن ان تقبل فيه اطروحات السقوط سهوا، في تضليل شعارات سلطة ما، أو في الاعتقاد بأنها كانت شعارات تعبر عن المرحلة، في حين تنفي حركة التاريخ صحتها ومصداقيتها.

من هنا، فعند نقد الفكر الاكاديمي يوضع في الاعتبار كونه معبرا عن ايديولوجية الدولة، في حين انه عند نقد الفكر المستقل، فان ذلك يتطلب معيارا آخر لمعرفة الى أي حد سقط هذا «الفكر المستقل» في تعادليته مع الفكر الرسمي، والى أي حد تميز برؤية ميكانيكية فجرت أزمته.

واذا أخذنا «الفكرين» معاً في أزمتها، وما انتجا من فراغ فكري، فاننا نرى ان ذلك انتج، ضمن ما انتج، الفكر السلفي كنقيض لها، وكبرهان ان هناك وضعا ما على غير ما يرام..

كانت هزيمة ١٩٦٧، محنة عربية، فجرت أسئلة كثيرة، حول تجاربنا وفكرنا، منذ تحقق «الاستقلال السياسي».. وهي تجارب قليلة، قصيرة العمر، لم تمهلنا الامبريالية والصهيونية، فرصة تطويرها، لما في ذلك من خطر على «مصالحها الحيوية - الاستراتيجية» في افريقيا والشرق الأوسط..

وان كانت هذه المحنة، أثمرت نتاجا أدبيا وفنيا ناضجا في كثير من الأحيان، الا انها انتجت أيضا بلبلة فكرية وسياسية.. لعل أخطرها هو بزوغ الفكر الديني السلفي. ويدعونا هذا للتساؤل أولاً: لماذا ظهر الفكر السلفي وتمتع بهذا القدر من الانتشار؟ وثانياً: ما جانب الخطر فيه؟ وثالثاً: ما العمل لمواجهته؟

نجيب عن السؤال الأول، بأن ضرب الدولة المصرية في ١٩٦٧، أو الهزيمة العربية، كان نقطة البداية.. اذ طرحنا عديدا من الأسئلة، احدها كان مغلوطا.. وهو من المسؤول عن النكسة؟.. وحتى لا نقدم للشعب كشف حساب عن الأخطاء في الممارسات، وعن تفسير البعد الاستعماري لضرب كل تجربة تحرر وطني تسعى للخروج من التبعية، أشاع البعض ان الكل مسؤول، «لأننا نسينا الله فنسانا»!

وعمّدت السلطة الشعار، وأعيد الدين الى المدارس ليصبح «مادة اجبارية».. ولجأ البعض الى تفسير النكسة بدءا من نصوص القرآن.. وتكونت الجماعات الدينية، لمواجهة المد «العلماني» اليساري.. وطرح شعار ان العدو الذي نواجهه، هم اليهود، بدلا من أن نوضح انهم الصهاينة والاستعمار.. أي اصبحت المواجهة في جانب أساسي منها دينية. وأصبح الخطاب السياسي الرسمي يبتدىء بآيات القرآن وينتهي بها..

يضاف الى ذلك ان المشكلة الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي المتزامن مع معاهدة كامب دافيد مع العدو الصهيوني، خلق فجوة اجتماعية اقتصادية بين الطبقات أكثر عمقا عما كانت عليه. وأصبح اعادة خلق علاقات اجتماعية، تتطلب نموذجا، لا يقدمه اليسار الرسمي بتعادليته السياسية مع السلطة؛ في حين ان الطرح الديني السلفي، يقدم نموذجا بسيطا، جاهزا منذ قرون قائم على القرآن والسنة!

فهذه البساطة في الطرح في الفكر السلفي، تتمثل في مغازلة وجدان القاعدة العريضة من الشعب «الأمي»، بل والمثقف أحيانا، عندما «يكفر» بتجربته «العلمانية» غير الناضجة. فهو ازدهار، قائم، إذاً، على امتلاك هذا الفكر لنموذج كامل الصنع منذ قرون، لم يجتهد لايجاده أو حتى لتطويره، بل يضعه موضع التنفيذ بحذافيره، بغض النظر عن التغيرات والتباينات بين الحاضر والماضي السحيق.

فالمشكلة المطروحة، مغلوطة أساسا.. الكتاب والسنة وأهل السلف، في مواجهة فكر «علماني» متخبط غير كامل، كنتيجة للحصار المفروض عليه من ناحية، وللتعادلية التي يقيمها بعض قادته بين افكارهم والسلطة من ناحية أخرى.. فعدم تقديم الفكر «العلماني» لنماذجه البديلة التي تعبر عن الأوضاع الراهنة ومشاكلها وكيفية تجاوزها، ترجع دون شك الى انعدام حرية التعبير، وبالتالي عدم اتخاذ موقف نقدي جذري من الممارسات السياسية والاقتصادية الرسمية في هذا البلد أو ذاك، واستخدام اساليب وصيغ في التعبير غامضة تقترب من «امساك العصي من الوسط» الى جانب تقوقع حملته في حلقات منعزلة تفتقد قدرة الاتصال، مع الذين تعبر أفكاره عنهم.. الى جانب تخبط هذه الأفكار ودخولها في مناظرات وصراعات تفيض فعالية.

وبالتالي عدم تقديم نموذج فكري متماسك وواضح يقدم حلاً «للغز المجتمع». فالذي أعطاه قادة التيارات «العلمانية» يتعرض لهزات عنيفة أمام التجربة.. فالليبرالية الاقتصادية - الرسمية، والانفتاح الاقتصادي - كارثة لا شك فيها، لم يراع الذين خططوا لها الا مصالح الطبقات الاجتماعية التي تعبر الدولة عنهم، وكانت من ناحية أخرى، تجربة مفروضة لقاء معاهدة السلام، فهي بشكل مباشر نقيض ما قيل انه كان «اشتراكية».

ومن طرف آخر، كانت النماذج الفكرية «العلمانية المعارضة» تقدم اطروحات مهادنة، ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر، على حياة التجربة «الليبرالية الرسمية»، وعلى ازدهار السلفية.. فهذه «العلمانية المعارضة - اليسارية».. حاولت اقناعنا، بأن هناك طريق نمو «لارأسمالي».. وبأن الانتقال الى الاشتراكية، يستلزم المرور «بمرحلة الثورة البورجوازية الوطنية».. التي لم تنجز في رأيهم بعد.. وان هناك ضرورة «خلق توازن في داخل المجتمع الرأسمالي الحالي، أولا، قبل مرحلة التحول الى الاشتراكية».. وعشرات الاطروحات «الصورية» المنافية لحركة التاريخ والتي تقف ضد هذه الحركة.

اذا أردنا ان نعالج هذه المشكلة، فلا بد ان نذهب في الصراحة الى حدها الأقصى.. فالحوار لا ينبغي أن يقتصر على اتخاذ موقف نقدي من الفكر السلفي وخطورته، بل يجب ان يتجاوز ذلك، الى نقد التيارت الفكرية «العلمانية» أو الليبرالية، التي يمثلها بعض المفكرين المسيطرين على وسائل الاعلام، أو أولئك الذين يلعبون دور النجوم في عالم الفكر.. ويستحوذون على رضى الحكام، ويدّعون في الوقت نفسه انهم يعبرون عن

مصالح الشعب بطبقاته جميعا ! خاصة العاملة . .

فهذا الموقف النقدي من الفكر السلفي و«العلماني» على السواء ، هو نقطة الانطلاق في النقاش . . والحذر الذي نتصور انه ضروري ، عند خوضه هذا الصراع ، يستند الى ان الهدف الذي نرمي اليه ، هو البحث عن الحقيقة ، التي تعبر عن الواقع ومشاكله وامكانيات تجاوزها . . أي ان المعركة ليست مزاحا فكريا . . ولا اختبارا لمقدمات هذا التيار أو ذاك ، ومدى اتفاقها مع النتائج . . أي لسنا بصدد مشكلة من مشاكل المنطق الصوري . . بل ان المسألة تتجاوز هذه «المتعة الفكرية» لتمس واقعا مأسويا لا بد من الخروج منه .

يقودنا ذلك ، للانتقال الى النقطة الثانية ، عن خطورة الفكر السلفي . . وان كنا نأمل في الحوار معه ، برغم صعوبة ذلك ، فان ذلك الحوار المقطوع ، لا يمنعنا من اعتبار هذا الفكر السلفي ، مثله في ذلك ، مثل الفكر «العلماني السلفي» أيضا ، يمثل خطرا لا حد له على الاحتفاظ بوحدة النسيج الشعبي للوطن . . بمعنى انه يمثل اعتداء صارخاً على كرامة وهوية وعقيدة وفكر الآخر . فالسلفية و«العلمانية السلفية» ، أي كل فكر له تصورات مسبقة ، لا تضع التنوع والاختلاف في اعتبارها ، هي شكل من أشكال محاكم التفتيش التي تقضي بحرق كل فكر مناقض لها ، وحرق كل من يدافع عن هذا الفكر .

والاحساس والوعي بالمرحلة الخطرة التي يمر بها الوطن العربي ، في ظل الحصار الامبريالي - الصهيوني ، يملي علينا ، دون تردد ، الانحياز الى الفكر العلماني ، على شرط ان يكون متمتعا بجدل مفتوح ، ونقدي ، ومبدع . . ذلك لأننا لا نتردد في فهم طبيعة هذا العدو الخارجي والتي ليست صبغته «الدينية» ، اليهودية الآن ، والصليبية المسيحية في القرون الوسطى ، الا جزءا من استراتيجية تكاد تكون واحدة . . وهي منع نهوض الوطن العربي لخطورته على «مصالح» الغرب الرأسمالي ، سواء كان ذلك في الماضي أو في الحاضر ، وبشكل أكثر خصوصية في المستقبل .



واذا كان شعار ان «العدو يهودي» ، قد غذى الموجات الدينية الاسلامية السلفية ، ملتقيا في ذلك مع الخطاب السياسي الرسمي ، الساعي لتوسيع قاعدته الجماهيرية ، على أساس وجداني ، ليشعر الجميع «بخطيئة» البعد عن الدين ، وضرورة التوبة لينصرنا الله . . فان هذا الشعار أفلت من يد الذين أطلقوه ليتحول الى يد خفية ، تجهض شعارا آخر ، هو «الوحدة الوطنية»! اذ انه أدى الى تحول بعض اليهود العرب الى لاجئين في فلسطين المحتلة ، وليحملوا السلاح ضد ابناء وطنهم العربي ، في ظل مجتمع عسكري صهيوني ، يفرض ذلك عليهم كثمن للبقاء بعيدا عن «اخوانهم الأعداء» .

ويكاد خطأ هذا الشعار ، ان يلحق اضرارا ، لا يعلم احد مبلغ خطورتها بانسجام الوجدان العربي . . أي هذا الاحساس بالارتباط بهذه الأرض والخوف عليها ، دون ان يكون ذلك راجعا لأي عقيدة أو مذهب فكري . . فالشعار يتحول الى مسخ . . وبعد ان كان شعارا ضد العدو الصهيوني ، انحرف واصبح كل ذو عقيدة مغايرة للاسلام هدفا له . . أو ببساطة أصبح شعارا يمزق وحدة الوطن ، ليس على أساس تاريخي - فأصحاب الديانات الأخرى ليسوا أعداء الاسلام - بل على أساس تعصب يقترب من العنصرية . ولذا فالانحياز لدولة علمانية وفكر علماني ، ليس فقط هاما لتحاشي مأساة اجتماعية ، ولكنه ايضا اختيار لا شك في رشادته وعدالته وانسانيته .

وما لا يجب ان يفوت علينا التذكير به في هذا الصدد ، هو ان الكتابات الاستعمارية الغربية ، طوال عشرات السنين ، في كتب التاريخ ، والانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع والسياسة ، تركز على تشريح وتفصيص مجتمعاتنا بالمنهج نفسه . . فالشعب بالنسبة لهذه الكتابات - حتى الآن - مكون من ديانات مختلفة بالنسبة لأي بلد أجنبي من البلاد التابعة المتخلفة ، ولا نكاد نرى كتابات معاصرة لتاريخ هذه البلاد الاستعمارية مكتوبة على هذا النحو ، وبهذا المنهج ، الذي يحاول اظهار التباين بين أفراد طبقات الشعب ، ليس على أساس : مَنْ يستغِل مَنْ ، ولكن على أسس دينية وعرقية .

وكانت هذه الكتابات القديمة ، وما زال أكثرها حداثة ، تهدف ، أساساً ، إلى تمزيق وحدة الشعب ليسهل السيطرة عليه ، لانشغاله

«بصراعاته الاصطناعية المفتعلة»، ومحاولة مساندة اصحاب الفكر الذي يلتقي مع أهداف هذا الاستعمار القديم - الجديد، والذي يضمن مصالحهم أكثر من غيره .. بهذا النحو يلتقي هذا الشعار؛ بصورة «عفوية»، مع ما يريده الاعداء، فهو موجه الى صدور كل من له فكر مخالف، أو كل من له دين مخالف.. وينسى أصحاب هذا الشعار واقعة تاريخية، وهي ابتزاز الفكر الصهيوني، للمعاناة اليهودية من الغرب النازي، بانهم يعانون الاضطهاد والتهديد ايضا من المسلمين، الذين يرفعون شعارات معادية لليهود.. وهذا الابتزاز، هو ملهاة - مأسوية، يلعبها الطرفان (الصهيوني والغربي الرأسمالي) باتقان لبلوغ نفس الغاية، وهي أمن هذا الجسم الغريب، المزروع في قلب البلاد العربية ليحول دون نهوضها أو نهوض، حتى، أي منها!

ونصل الى السؤال الأخير.. ما العمل؟!

في تصورنا، انه برغم الخطورة التي يمثلها الفكر السلفي، بوعي أو بدون وعي، في التقائه مع ارادة الأعداء، الرامية الى تمزيق كل الأواصر التي تجمعنا، يجب ان يفتح معه الحوار على أسس عقلية، وان يكون نقده مستندا الى نموذج علماني بديل، يتمتع بحيوية وديناميكية، تتناسب مع الواقع المتغير للمجتمع ومشاكله، وطرح الأسس لامكانيات تجاوز هذه المشاكل. فلن يكون كافيا، ان نردد دون توقف، بأن الفكر السلفي متأخر ورجعي الى آخره، بل يجب ان نتجاوز هذه الأطروحة الى محاولة نفيه بتقديم فكر يعبر أكثر عن الواقع؛ و«يسحب البساط من تحت أقدام» هذا الفكر السلفي.

وهنا نؤكد ان هذا الفكر العلماني البديل، يجب ان يكون من صنعنا نحن ابناء هذا الوطن.. ذلك لأن في لحظة تاريخية سابقة، سقطنا «سهوا»، في نقل التحليلات الميكانيكية لمجتمعاتنا.. وهي تحليلات صورية، فكر فيها غيرنا، وسمحت للذين يتناقضون معنا فكريا باتهامنا، بأن فكرنا «مستورد».. ولا بد لنا من الشجاعة بالاقرار، بانه اذا كان الفكر السلفي فكرا كامل الصنع - مأخوذ من القرآن والسنة - فان الفكر العلماني، حديث الولادة والنشأة، وان عملية نقله وتطبيقه منهجيا، اتسمت باخطاء، لا شك في خطورتها، اذ انها لم تراع ما نقول بانه «خصوصية» الحركة التاريخية لكل مجتمع في تطوره.. وهي خصوصية تستلزم استنباط قوانين حركة تطور كل مجتمع، لنتمكن من تطويره في الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي والسياسي الذي يرد على احتياجات الغالبية من الشعب.

هذه هي في رأينا الأصالة.. والمعاصرة على السواء.. وهي ليست في أي الأحوال رفضاً لأي فكر غربي أو شرقي، اذا ما أخذناه، و«غربلناه»، لنأخذ منه ما يتفق مع احتياجاتنا، سواء على مستوى المنهج أو التطبيق.. فالأصالة والمعاصرة، هي ابتكار وابداع، وليست تطبيقا لأية عقيدة، هي فهم لهذا الواقع وتقديم حلول ديناميكية ليتجاوز مشاكله، طبقا لامكانياته المتاحة والاحتمالية.. هي عدم تكبيله بمزيد من التبعية، في أية صورة لها، بل محاولة فك ما تفرضه عليه من حبائل.

وتقديم اسهام جماعي تكون تلك بعض أسسه لا يستلزم الاستيلاء على السلطة أولا، كما يقول البعض، بل لا بد من طرح هذا البديل العاجل، كقضية أولية لدحض التصورات الأخرى الخاطئة، وانقاذ شعوبنا من كارثة السلفية.. واذا كان منا من فقد الذاكرة فلينظر الى ما أورثته «الصراعات الدينية» للشعب اللبناني الشقيق..

بعد هذا الكم من القضايا التي تتناقض، تتفق، وتختلف.. تقترب من المشكلة أو المشكلات، الا انها ترى لها حلولا متباينة، وبوسائل فكرية ومنهجية ونظرة لا اجتماع حولها، يثار سؤال جوهري: هل هناك امكانية لحوار فكري عربي لتجاوز هذا الشتات؟.. ان أزمة الفكر تعني في أبسط معانيها ان هناك أفكارا أو بُنى نظرية لا علاقة لها بالواقع الا بصورة شكلية.. فالواقع يتغير.. لا شك، واحيانا بسرعة.. فهل الفكر يلاحق هذا التغير المادي؟. وهل هذه الملاحقة تتم عن طريق توفيق وتلفيق أم انها تفحّص الواقع وتتفحص حركته وما ينتج عنها من تغيرات؟ وبالتالي فعندما تقدم حلولا لمشكلاته الآنية وبعيدة المدى.. أتكون هذه الحلول بالفعل على علاقة وطيدة بالواقع وبالمستقبل؟

بعيداً عن كل ميكانيكية أو وضعية.. وبعيداً ايضا عن كل مثالية وطوباوية، يحق للفكر ان يأخذ صفته «كفكر».. أما اغراقه في التفلسف وتنميق القضايا، والصاق سمات «الحتمية التاريخية» ببعض الافتراضات النظرية، أو التصورات الميكانيكية، أو من جهة أخرى مزايدته ومقامرته على اعادة تجارب «ماضوية» كحل لمشاكل الوضع الراهن.. كل هذا لا شك في انه «افلاس فكري»، وبالتالي ازمة فكرية.. لأنها بكل بساطة لا تستطيع ان تحل «أزمة المجتمع» بعلاقاته المادية: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية.. الى آخره..

والأمر لا يتعلق حينئذ بفكر نظري بعينه، وانما بكل فكر يريد أن يطرح، فوقياً، كتعبير عن حل دون ان يأخذ في الحسبان التناقضات والقضايا والمشاكل الراهنة، والتي تستلزم ليس فقط اعادة نظر وصياغة لكل المبادىء انطلاقا منها، ولكن في معظم الأحيان، التخلي بشجاعة عن هذا الفكر لأنه أصبح «سلفياً».

أي رسالة أو تعليق؟